أسباب فشل الحركة التعاونية فى مصر وعلاج ذلك

اهتمت الحكومة أخيرا بنشر الحركة التعاونية في البلاد وتدعيم أسسها حتى تسير في طريق النجاح المستمر لا تتأثر في ذلك بتغير القابضين على زمام الحكم •

ولما كان من أهم الامور تنقب أسباب كبوات الشركات التعاونية التى انشئت قبل اليوم حتى تراعى ملافاتها فى وضع النظام الحديث فاننا ننشر تقريرا لحضرتى بطرس باسيلى افندى محرر مجلة وزارة الزراعة وأحمد الليثى افندى مفتش الزراعة فيها وضعاه في يناير سنة ١٩٢٥ عقب زيارتهما للشركات التعاونية التى وجدت في البلاد قبل صدور قانون شركات التعاون واستعرضنا فيه الحالة الحالة لهذه الشركات وأسباب انحلال البعض وما يجب اتباعه لعلاج هذا الحال •

(لجنة التحرير)

الجمعيات العاملة والعاطلة والمنحلة

اتجهت الانظار للتعاون الزراعى في مصر سنة ١٩٠٨ وفي سنة ١٩١٠ أنشىء عدد من «النقابات» على يدى المرحوم عمر لطفى بك • وفي سنة ١٩١٤ أهتم مديرو الاقاليم بالاكثار من «شركات التعاون الزراعية» وتسابقوا في ذلك • ولا يوجد احصاء رسمى عن عدد ما أنشىء من الجمعيات التعاونية ولكن يستفاد مما كتب عن التعاون في مصر أن مجموع الجمعيات التى أنشئت الى اليوم حوالى الخمسين جمعية ومن هذا العدد لا يزال حيا عاملا ست جمعيات فقط حسب ما وصل الى علمنا وهى جمعيات بالنواحى الآتية : سنتماى وكوم النور وصهرجت الكبرى بالدقهلية وشبرا النملة ونشيل بالغربية وبيان بالجيزة • ويرى من ذلك أن العدد الاكبر من

الجمعيات التعاونية قد اندثر ، فمنه جمعيات انشئت اسما فقط وبعد أن أكتتب برأس مالها لم تقم بعمل ما لانها لم تجد من يأخذ بيدها ويرشدها للعمل ومنه جمعيات عمرت عاما أو عامين ثم دخل الفساد في عملها أو حصل التراخى في ادارتها لانها لم تكن منشأه عن رغبة في التعاون وانما عن رهبة للمدير الذى حث على انشائها أوعن مجرد حب التقليد والظهور .

والجمعيات الغير العاملة بينها عدد لم تصف حساباتها وأموالها عاطلة فلا هى تستثمر ولا هى ترد لاربابها وبقاء هذه الحال يسىء سمعة الانظمة التعاونية بين أهالى الناحية بل وفي المنطقة التى كانت فيها هذه الجمعيات فمن مصلحة النهضة الحالية للتعاون تطهير سمعته من الوصمة التى ألحقتها به هذه الجمعيات العاطلة حتى تتلاشى أسباب الشك فيه بعد أن وضعت الحكومة تشريعا خاصا له وقد سبق وقدمنا تقريرا في هذا الصدد . اقترحنا فيه ما يأتى :

أولا — أن يطلب من الادارة التدخل بصفة غير رسمية فى حث الجمعيات العاملة منها والغير العاملة على تحصيل ذمماتها ووضع المال في احدى المصارف وبعد ذلك تعقد الجمعية العمومية ويعرض عليها تنظيم الجمعية على أساس القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ أو على غير هذا الاساس أو على الانحلال لتبت في الرأى وبعد ذلك توجه الاموال الى ما يتفق مع ذلك .

ثانيا — يؤخذ رأى قلم القضايا في الاجراءات التى يمكن اتباعها في حالة تردد الجمعية التعاونية عن القيام بعملية التصفية أو الاستمرار في العمل فان أموال هذه الجمعيات العاطلة قد تعتبر مبددة ومن الصالح العام وضع حد لهذا التبديد حفظا لسمعة الانظمة التعاونية في البلاد .

ثالثا — نص في القوانين التأسيسية لأغلب الجمعيات التعاونية أن الاموال الاحتياطية ليس لأحد من الاعضاء نصيب فيها وقد طمعت بعض الجمعيات في الاستيلاء على هذا المال لما تعاظم مقداره فيطلب من قلم القضايا مراجعة اللائحة الداخلية لكل من هذه الجمعيات والفتوى فيما

يمكن اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على هذه الاموال الاحتياطية على ذمة الاغراض التى نص عليها في هذه اللائحة فان قانون «نقابة ناهيا الزراعية» مثلا جاء في المادة الحادية والعشرين منه النص الآتى :

«ولكن لا يجوز للجمعية العمومية مطلقا أن تعدل أو تغير فى شروط مسئولية أعضائها نحو الغير ولا أن تخفض الاحتياطى أو أن تنقص رأس المال» •

وفي المادة الثانية والعشرين «ولكن لا حق له (للعضو في الاموال الاحتياطية التى يجب بمقتضى قرار من الجمعية العمومية أن تخصص لعمل من الاعمال العمومية الزراعية أو تودع في مصرف من المصارف المعتمدة حتى تؤسس في ناهيا نقابة أخرى من هذا النوع فيعطى لها ذلك المبلغ» •

وهذه النصوص تقضى بأن المال الاحتياطى مال عام ليس للجمعية العمومية أن تصرفه في غير ما نص عليه في لوائحها ولا أن تعدل في ذلك • فهل للنيابة العمومية حق التدخل في ذلك ؟

* * *

ولا شك أن قانون التعاون بما فيه من النصوص وما ترتب عليه من نظام التفتيش والتسجيل كفيل بعلاج كثير من الحالات التى كانت سببا في فشل عدد من الجمعيات الاولى لهذا نغفل ذكر هذه الاسباب ونكتفى باقتراح القواعد الآتية التى نرى ضرورتها لدعامة النهضة الحالية في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية :

أولا — أن لا تتجه الانظار الى الاكثار من الجمعيات التعاونية دفعة واحدة بل الى متانة الاساس الذى يدعم عليه ما ينشأ من الجمعيات مع مراقبة أعمالها المراقبة التى يطمأن معها على حسن سير كل منها •

ثانيا — أن تنتخب لانشاء الجمعيات التعاونية البلاد التى ترى أنها أنسب ما يكون لهذا الغرض بحكم حالتها الزراعية وحالة أهلها وقادة الرأى فيها وغير ذلك من العوامل التى تكفل نجاح الجمعيات •

ثالثا — أن لا تبخل الحكومة بكل ما يمكن من المساعدات المادية للجمعيات حتى يقوى ساعدها وتكون فى غنى عن ذلك بانشاء اتحاد لها (Union.) وجمعيات الاتحاد بالجملة (Wholesale Soc.) وغير ذلك.

(أعمال الجمعيات التعاونية)

الجمعيات ذات العمل الواحد والجمعيات ذات الأعمال العامة :

أكثر الجمعيات التى أنشئت كانت من ذات الاعمال العامة (General Purpose. societies) ولم تنشأ من الجمعيات ذات العمل الواحد (One Purpose Soc.) غير جمعية لتدخين الاشجار الحمضية بناحية الراهب وللاسف أن هذه الجمعية انحلت

وهناك عدة مشاريع زراعية يفتقر الحال الى تنظيمها على أساس التعاون وانشاء جمعيات ذات العمل الواحد لها وهذه يجب تخصيص الوقت لدراسة مشروعاتها والاستعانة في ذلك بأقسام الوزارة الفنية ونذكر من هذه الاعمال على سبيل التمثيل ما يأتى :

بالاشتراك مع قسم الحشرات :

(١) تدخين الاشجار الحمضية .

(٢) تربية النحل .

بالاشتراك مع قسم البساتين :

(١) حفظ وتصدير أنواع البلح .

(٢) استيراد تقاوى البطاطس .

(٣) تصريف الخضر والفاكهة .

بالاشتراك مع قسم المباحث الزراعية :

(١) عصير وتصدير الزيوت في بعض بلاد الوجه القبلى .

(٢) تصريف الالبان وصناعاتها .

(٣) تصريف محصول البصل للوجه القبلى .

هذا عن الجمعيات التعاونية ذات العمل الواحد أما عن الجمعيات العامة الاعمال فان الحالى منها يقوم بالعمليات الآتية :

أعمال التوريد — هذه أهم ما تقوم به الجمعيات الحالية ويكاد يقتصر الامر على توريد الاسمدة الكيماوية وبزور القطن والفول للعلف والبعض يتولى توريد العسل والارز وغيرهما من اللوازم المنزلية للاعضاء وتمتاز بذلك «شركة بيان التعاونية الزراعية» وقد قامت «شركة زاوية بم التعاونية» بصناعة الصابون والنسيج ولكنها خسرت في ذلك وهى الآن عاطلة عن العمل ، والاسمدة وبزرة القطن والفول مشتروات لا تكفى لدورة المال دورات متعددة أثناء السنة لانها تشترى في الغالب دفعة واحدة وتباع في الحال ويدفع ثمنها في الغالب بالاجل ومن أجل ذلك يجدر التفكير في مواد أخرى تستوردها الجمعيات التعاونية على ذمة أعضائها مع حث الجمعيات على العمل بذلك لازدياد حركة معاملتها ، ومن هذه المواد الاخشاب والحـدايد اللازمة لآلات الزراعة البلدية ومواد الوقود والزيوت اللازمة لادارة آلات الرى وغيرها وغير ذلك مما يختلف باختلاف الحالات ولا بأس أيضا أن تتولى الجمعيات استيراد الحاجيات المنزلية للاعضاء على أن تقتصر في ذلك على اللوازم التى تستهلك بكثرة كالعسل والاقمشة الشيتية والبفتة والارز والبن والدخان والسكر وما أشبه .

وبما أن الجمعيات التعاونية يعوزها في الوقت الحاضر وجود جمعية تعاونية للاتجار بالجملة فيجدر بالقسم أن يتولى اتصال الجمعيات بتجار الجملة والسعى للحصول منهم على امتيازات في أثمان مبيعاتهم لهذه الجمعيات فان الفوائد المادية التى تعود من وراء التعاون هى التى يمكن في الوقت الحاضر أن تجذب الاهالى الى حظيرته ولا بد أن يمضى وقت طويل قبل أن يلمس المتعاونون فى مصر الفوائد الادبية التى يجب أن يطمحوا اليها .

أعمال الاقراض — ان هذا النوع من أعمال الجمعيات التعاونية الحالية هو أكثر اختلالا اذ يفوتها نظرية هامة وهى أنه ليس الغرض من اقراض الزراع وضع مقدار من المال في متناولهم ولكن الاساس في

الاقراض التعاونى تعويد الزراع على الاقتصاد وتدريبهم على الاساليب التعاونية المالية الحكيمة واعطاؤهم المال اللازم لزيادة الانتاج بفوائد معتدلة • هذه النظرية مهملة كل الاهمال فى جمعيات التعاون الحالية ومما يثبت ذلك عدم وجود ودائع أو مبالغ توفير للاعضاء في واحدة من هذه الجمعيات وأن الاموال التى يقترضها العضو لا تهتم الجمعية بمراقبة صرفها فى أوجه منتجة وأن الذمم المتأخرة على الاعضاء لجمعياتهم تكاد تستنفد كل أموالها كما يدل على ذلك البيان الآتى للست الجمعيات العاملة :

	مليم	جنيه
مجموع الرأسمال المدفوع في آخر سنة ١٩٢٢	٥٥٠	٨٦١١
« الاحتياطى في آخر سنة ١٩٢٢	٩٨٨	٥٥٧١
رصيد الاموال المقترضة في آخر سنة ١٩٢٢	٤٠٨	١١٧٨
« اعتماد الاحسان في آخر سنة ١٩٢٢	٩٦١	٣٢٩
« اعتماد التعليم والدعوة فى آخر سنة ١٩٢٢	١٨١	٤٢٤
جملة الاموال التى تدخل في أعمال الجمعيات	٠٨٨	١٦١١٦

من هذه الاموال باق دينا في ذمة الاعضاء الى جمعياتهم هذه في نهاية سنة ١٩٢٢ مبلغ ١٢٠٥٦ جنيها و٩١٥ مليما وجزء يذكر من هذه الذمم متأخر سداده أكثر من عام •

ولا يفوتنا أن تراكم ديون الاعضاء كان عاملا هاما في انحلال كثير من الجمعيات التعاونية لهذا يجب أن نأخذ عدتنا لذلك • نعم ان القانون أشار الى اصدار قرارات خاصة بالاقراض وستحتوى هذه القرارات بطبيعة الحال على نصوص يراد منها توفير الثقة المالية بالجمعيات وضمان استعمال القروض في أغراض منتجة الى غير ذلك ولكن لما نعلمه من طبيعة الفلاح المصرى وتهاونه في سداد ديونه عند استحقاقها نقترح أن يكون لديون الجمعيات التعاونية على أعضائها بعض الامتيازات فان الحكومة تتولى تحصيل الاموال المستحقة للبنك الزراعى بمعرفة صيارفها وتعتبر هذه

الاموال في مقام الاموال الاميرية بل قد تقدمها عنها في بعض الاحيان وهذه الامتيازات التى تتمتع بها ديون البنك الزراعى منحتها الحكومة لتسهيل الاقراض لصغار الزراع بفوائد معتدلة وليس أولى بهذه الامتيازات من الجمعيات التعاونية التى تؤدى هذه الغاية بوجه أتم ولا يفوتنا هنا أن الحكومة في الوقت الحاضر تبيع الزراع البزور والاسمدة وتحصل أثمانها مع أقساط المال بالطرق الادارية وأن الجمعيات التعاونية ستتولى هذا العمل نفسه وبذلك فان تحصيل ديون الجمعيات التعاونية بمعرفة صيارف الحكومة لا يعد من قبيل زيادة الديون الممتازة التى تقع على عاتق الفلاح .

الاعمال الاخرى — تخصص الجمعيات التعاونية الحالية جزءا من أرباحها لصندوق الفقراء وجزءا آخر لصندوق بعض الاعمال العامة كالتعليم وتنظيم البلدة وغير ذلك . وهذه الاعتمادات لم يصرف منها شيء في بعض الجمعيات وقد امتازت «نقابة كوم النور» بما صرفته فى سبيل تنظيم طرق الناحية واضاءتها وايجاد فرقة موسيقية فيها وقد أحالت هذه الاعمال أخيرا على مجلس قروى انشىء للبلدة أما الجمعيات الاخرى فلم تصرف شيئا يذكر في هذا السبيل وصرفت «نقابة نشيل» مبلغ ٢٠٠ جنيه الى مجلس المديرية لينشىء كتابا بالناحية و«نقابة سنتماى» قامت بالصرف على تعليم أحد أفراد البلدة التعليم الابتدائى ثم أرادت في أوائل هذا العام الحاقه بالمدارس الزراعية المتوسطة ولكنها لم توفق الى ذلك ولهذا ألحقته بمدرسة الفنون الجميلة .

ولا شك أن الجمعيات تمتدح لصرفها جزءا من أرباحها في رقى الناحية لما يعود على الاهالى من جراء ذلك وكذلك لما يصرف في التعليم العام ولكن قد تنتقد «نقابة سنتماى» للصرف على فرد واحد في سبيل تعليمه تعليما لا يعود منه فائدة عليها .

وقد عقدت «نقابة سنتماى» بضعة اجتماعات عامة ألقيت فيها محاضرات زراعية وهذا العمل يستوجب التحبيذ والتشجيع ويجدر بأقسام الوزارة الفنية أن تضع محاضرات أولية يلقيها الموظفون على أعضاء الجمعيات.

التعاونية مع عرض مناظرها بالفانوس السحرى أو اجراء تجارب عملية عنها وذلك في مواضيع تربية النحل والطيور وصناعة الالبان وفلاحة البساتين وغير ذلك وهذا الضرب من التعليم هو أوجب ما يكون مع انتشار الامية في بلادنا ومع ذلك فالبلاد الاخرى تعطيه حقه من العناية فليس فيما يبرر تأخيرنا فى أن ننهج هذا السبيل •

* * *

(مالية الجمعيات التعاونية العاملة)

رأس المـال — لا يزداد رأس المـال في الجمعيات التعاونية الحالية من عام لآخر ازديادا يذكر وذلك نتيجة عدم ازدياد الاعضاء فيها؛ والسبب في عدم ازدياد العضوية عدم نشاط أغلب هذه الجمعيات وكذلك رفعها ثمن الحصة من عام لآخر بنسبة ازدياد المال الاحتياطى وقد حرم ذلك في قانون التعاون الجديد • ورأسمال الحصص في نقابتى «نشيل وصهرجت الكبرى» يزداد نتيجة تخصيص أرباح الاعضاء لشراء حصص لهم وبعكس ذلك رأت «نقابة شبرا النملة» أن ازدياد الحصص التى يمتلكها بعض الاعضاء يدفع هؤلاء للطمع المالى مما يؤدى الى غبن العضو الذى ليس له في الجمعية الا حصص معدودة ولهذا قررت استرداد بعض الحصص من الاعضاء بقيمتها الاسمية ودفعت ثمن هذه الحصص من المال الاحتياطى •

ولا شك أن ازدياد رأسمال الجمعيات التعاونية مما يثبت أقدامها في العمل ولكن يجب أن تكون هذه الزيادة نتيجة ازدياد عدد الاعضاء لا مجرد ازدياد ما يمتلكون من الحصص •

المال الاحتياطى — يزداد هذا المال ازديادا مطردا بما يضاف اليه من الارباح وغير ذلك وقد بلغ مجموعه للست الجمعيات العاملة ما يقرب من قيمة رأس المال وأعضاء «نقابة سنتماى» يتنازلون عن أرباحهم السنوية الى المال الاحتياطى •

وازدياد المال الاحتياطي مما يدعو للطمأنينة على كيان هذه الجمعيات وتقدمها في أعمالها ولكن للاسف أن الاعضاء بدأوا يتطلعون الى اقتسام هذا المال واعتباره من حقهم كلية ولهذا فقد عدلت بعض الجمعيات من قانونها الاساسي بما يفيد حق اقتسام الاعضاء لهذا المال وهناك خطر من ابتلاع الاموال الاحتياطية التي لدى الجمعيات العاملة والعاطلة وقد أوردنا هذا عند الكلام على الجمعيات العاملة والعاطلة والمنحلة في تقريرنا هذا .

الاموال المقترضة — يقبل البنك الاهلي وبنك مصر اقراض الجمعيات التعاونية بفائدة ٦ الى ٧ في المائة غير أن المثريين من الاعضاء يرون أنفسهم مطالبين شخصيا بسداد هذه القروض الى البنك ولهذا فقد أحجمت بعض الجمعيات عن الاقتراض وهي «نقابة شبرا النملة وصهرجت وشركة ببان التعاونية» .

واذا راجعنا أرقام الكشف المرفق بهذا التقرير نرى أن لدى الجمعيات التعاونية الستة من الاموال ما يقرب من الخمسة عشر ألف جنيه تستغلها في أعمالها خلاف الاموال التي تقترضها من البنوك وهذا المبلغ قد كان يغني هذه الجمعيات عن الاقتراض من البنوك لو أن دورة المال فيها كانت أكثر نشاطا ولم يتأخر الاعضاء في سداد ما عليهم من الديون لجمعياتهم .

المصروفات الادارية — تشمل هذه المصروفات ما تتكلفه الجمعيات من مرتبات وايجارات وثمن أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات نثرية أخرى . والجمعيات الحالية لا تدفع مرتبات الا لكاتب وفي الغالب قد يكون هذا الكاتب موظفا عند رئيس الجمعية ولهذا فلا يتناول من الجمعية الا مرتبا بسيطا وقد شذت «نقابة كوم النور» بدفعها مرتبات شهرية جسيمة جملتها ١٣٧٥ قرشا وهو مبلغ غير متناسب مع أعمالها الحالية .

وأغلب الجمعيات الحالية لاتمتلك أبنية خاصة لمكاتبها ومخازنها وفي الغالب يكون مكتب الجمعية في منزل الرئيس ومخازنها مخازنه ويستثنى من ذلك «نقابة كوم النور» فان لها مكتب ومخازن مؤجرة وايجارها معتدل وهو

جنيه واحد في الشهر «وشركة ببان التعاونية» لها حانوت لبيع اللوازم المنزلية مؤجر بثلاثين قرشا في الشهر و«نقابة صهرجت الكبرى» قد اشترت أخيرا أرضا مسورة كانت للرئيس ومساحتها ٤٨٨ مترا مربعا وعليها غرفتان ودفعت في ذلك مبلغ ٥٢٨ جنيها فاذا أضفنا الى هذا الثمن المبلغ اللازم لتسوية الارض واعداد الابنية واحتسبنا فائدة على ذلك بواقع ٧٪ في المائة كانت هذه «النقابة» تتكلف في العام نحو ٢٤٢ جنيها لاشغالها هذا المحل فاذا استمرت حركتها على ما هي عليه من الفتور كان هذا المبلغ عبئا غير متناسب مع مصروفاتها .

أما ما تصرفه الجمعيات في ثمن الادوات الكتابية والمطبوعات والمصروفات النثرية الاخرى فانها تلتزم في ذلك غاية الاعتدال .

و«شركة ببان التعاونية» تتبع طريقة لا تتفق مع أغراض التعاون في تصريف حاجياتها فهي تستخدم لذلك وسيطا وتدفع له حصة من الارباح قدرها ثلث صافي الارباح وفي تصريف الحاجيات المنزلية تدفع ثلثاى الارباح الى تاجر مشترك معها في رأسمال الحانوت بقيمة النصف وقد كانت هي أولى بهذه المبالغ تضيفها الى أرباحها لولا أنها رأت تأخيرا من الاعضاء في سداد ديونهم اليها فرمت بهذا الحمل على عاتق الوسيط والتاجر وهذا يزيد من أهمية ما أبديناه في الكلام على أعمال الاقراض من ضرورة أن يكون لديون الجمعيات التعاونية على أعضائها بعض الامتيازات القانونية .

الارباح — قد قدمنا أن حركة المعاملة في الجمعيات الحالية ضعيفة وهذا بطبيعة الحال يؤدى الى ضعف الارباح ولكن بعض الجمعيات الحالية اتخذت أساليب أخرى في زيادة هذه الارباح زيادة لا نقول الا انها اصطناعية وذلك باعلاء الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع في مبيعات الاجل واتبعت «نقابة كوم النور» طريقة شاذة في زيادة أرباحها وذلك بتحصيل عمولة من الاعضاء في كل عام بنسبة معاملاتهم مع الجمعية والمبلغ الذى يجمع من هذه العمولة يضاف الى الارباح وذلك عكس المبدأ

التعاونى من توزيع جزء من الارباح بصفة عائد على الاعضاء بنسبة معاملاتهم وهذا أظهر ما يكون للنزعة الاستغلالية التى لبعض الجمعيات التعاونية الحالية وقد ترتب على زيادة ما يوزع من الارباح على الاسهم في «نقابة كوم النور» هذه أن أصبح أكثر أعضائها سيدات ليس بينهن وبين «النقابة» في الغالب أدنى معاملة غير الاستيلاء على أرباح الحصص فهن في الحقيقة من طبقة المرابين الذين يجب على الجمعيات التعاونية أن تعمل على الخلاص من أطماعهم ومن الحكمة ما وضعه القانون من القيود في توزيع الارباح حتى يمكن اخماد هذه النزعة الاستغلالية .

وبعض الجمعيات الحالية تخصص أرباح الاعضاء سواء من العائد أو عن الحصص لشراء حصص جديدة أو تضيفها للاحتياطى لانها تعتبر أن لكل عضو حصة في الاحتياطى هذا. وقد يمتدح تخصيص الارباح لشراء حصص في رأس المال باعتبار ذلك طريقة للحث على الاقتصاد ولكن لا نعتقد أن هذا هو مقصد هذه الجمعيات وانما هى تضطر الى ذلك لان أموالها كلها تقريبا ديون على الاعضاء وليس لديها ما تدفعه اليهم نقدا عن أرباحهم وفي الوقت نفسه يجب أن لا نغفل حالتنا الراهنة وأنه قد لا يعد مشجعا للحركة التعاونية أن أعضاء الجمعيات لا يقبضون ربحا ما مكتفين بأن هذا الربح احتسب لهم في رأس المال .

* * *

(ادارة الجمعيات التعاونية)

الجمعيات العمومية — يجب أن يبذل مجهود عظيم في نشر التعليم والتربية الصحيحة قبل أن تكون لجلسات الجمعية العمومية الصورة التى يجب أن تكون لها فان الكثير من جمعيات التعاون الحالية مضى الموعد الذى يحدده القانون لعقد الجمعية العمومية ولم يطالب أحد من الاعضاء بهذا الانعقاد بل أن أحد رؤساء الجمعيات التعاونية الحالية لم يتردد أن يصرح لنا بأنه قبل عقد الجمعية العمومية لجمعيته يلقن بعض الاعضاء مناقشات

صورية حتى يخرج المدعوون لمشاهدة هذا الاجتماع «التمثيلي» مسرورين من حالة الجمعية وتقدمها ولا ينتظر علاج لهذا الحال الا بنشر التعليم والتربية الصحيحة كما قدمنا .

اللجان الادارية — السلطة في أغلب الجمعيات الحالية في يد الرئيس كلية ولكن في حالة أو حالتين قد يكون لعضو واحد أو أكثر بعض الرأى في سير الاعمال ومما لا شك فيه أن على همة الرئيس يتوقف الى حد بعيد نجاح الجمعية ؛ ولكن استقلال الرئيس بالعمل يؤدى الى نشاط الحركة آنا والى فتورها آنا آخر وهذا ما يلاحظ في جميع الجمعيات الحالية وكثيرا ما دخل اليأس الى قلب الرئيس فأوشك أن يعمل على حل الجمعية فمن الضرورى مداومة التفتيش على الجمعيات واستنهاض همم أعضاء مجلس الادارة ليشعروا بالمسئولية الواقعة عليهم وتدب الروح التعاونية في نفوسهم فيتكاتفون على العمل لخير جمعيتهم قابلين ما يضحون في هذا السبيل من الوقت والجهود .

أمانة الصندوق — مما يلاحظ في صدد أمانة الصندوق أن أغلب الجمعيات الحالية لا تودع ما يزيد عن حاجياتها الوقتية من الاموال في احدى المصارف بل قد يتبقى مع أمين الصندوق مبلغ جسيم وليس للجمعيات خزائن خاصة تودع فيها أموالها فوجود مبالغ جسيمة غير مودعة في مصرف يعرضها لخطر السرقة والضياع بشكل من الاشكال علاوة على عدم اكتساب فائدة منها وقد بلغ رصيد حساب الصندوق في آخر ميزانية «لنقابة صهرجت الكبرى» ١٢٤٠ جنيها و٩٠٦ مليمات وهو عهدة رئيس الجمعية لان أمين الصندوق توفي من مدة فمن المهم أن لا يتبقى في أمانة الصندوق أكثر من مبلغ يتناسب مع طلبات الجمعية المستعجلة وما يزيد عن ذلك يودع مصرفا يتفق معه على احتساب فائدة مناسبة عن الحساب الجارى .

مسك الدفاتر — يمكن أن يقال بأن الوضع الاولى لمسك الدفاتر في الجمعيات الحالية لا بأس به وان كان يقبل بعض التحسين غير أن الكتبة ينقصهم بعض التمرين في طريقة الحساب المزدوج • وانتظام التفتيش يكفل عدم وقوع الاغلاط الحسابية التى لوحظت في بعض الجمعيات ويضمن تلافي ما يقع في الوقت الحاضر من عدم رصد الحسابات في الدفاتر أولا بأول •

ومما هو جدير بالنقد الشديد أن احدى الجمعيات الحالية وهى «نقابة نشيل» دفاترها الحسابية باللغة الافرنسية ويبرر ذلك بعدم وجود كاتب له دراية بمسك الدفاتر على الطريقة المزدوجة فى البلدة وقد توجد هذه الصعوبة في بعض البلاد التى يراد انشاء جمعيات تعاونية فيها ، لهذا يجدر العمل على تلافي ذلك وقد اقترح حضرة مدير القسم أن يكون في برنامج المدارس التجارية الليلية تدريس مسك دفاتر الجمعيات التعاونية وقد تقدم منا أيضا اقتراح بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ في مخابرة وزارة المعارف بقبول طالب واحد من كل جمعية تعاونية يدرس مجانا أصول مسك الدفاتر في المدارس التجارية الليلية التى أنشأتها وزارة المعارف في بعض البلاد وتقوم الجمعية التعاونية بصرف مرتب بسيط لهذا الطالب من الاعتمادات الخاصة بتعضيد التعاون والزراعة في ميزانياتها على أن تأخذ تعهدا منه باشتغاله فيها عددا من السنين بمرتب معين متى أتم دراسته •

وعلاوة على الاقتراحين المتقدمين يجدر بالقسم دراسة النماذج الحالية لدفاتر الحسابات ووضع نماذج أوفق ما يكون لاعمال هـذه الجمعيات وليست الدفاتر هى كل ما يجب وضع نماذج له بل من المهم أيضا وضع نماذج لطلبات الاقتراض التى يقدمها العضو للجمعية وللايصالات المختلفة والحصص وغير ذلك مما يلزم في ادارة اعمال الجمعيات التعاونية •

والقاعدة التى تتبعها «نقابة صهرجت الكبرى» في احتساب الفائدة على ديون العضو بعيدة عن الصواب وقد تقع في مثلها غيرها من الجمعيات التعاونية فالمبلغ الذى في جانب «له» بعد اسقاط ثمن الحصص منه يطرح منه المبلغ الذى في جانب «منه» والباقى تحتسب عنه فائدة لمدة سنة كاملة مع اختلاف تواريخ المبالغ المسحوبة والمدفوعة • ولا يمكن للجمعيات التعاونية اتباع طريقة احتساب النمرة كما في المصارف الكبرى لما يقضيه ذلك من الدقة لهذا فالفائدة يجب احتسابها عند عمليتى القبض والصرف وترصد في الحال وفي مواعيد السداد أو تشطيب الحسابات تحتسب فوائد التأخير عن المبالغ التى لم تسدد في مواعيدها •

وفي التفتيش على جمعيات التعاون تراجع دفاتر الحسابات والاوراق الاخرى بقدر الامكان ولكن قد لا يغنى ذلك عن مراجعة حسابية دقيقة "Auditing" لهذا نقترح أن يكون من موظفى القسم الحسابيين من يناط بهم اجراء هذه المراجعة مرة في السنة للتأكد من أن الميزانية الختامية وحساب الارباح والخسائر مطابقان لما ورد في الدفاتر وأن الدفاتر ليس في العمليات التى دونت فيها خطأ حسابى وهذه المراجعة هى أشبه بتلك التى يجريها محلات رسل هارس وشركاهما وغيرهم في حالة الشركات التجارية وقد تدعو الضرورة لاجراء هذه المراجعة في غير انتهاء السنة المالية للجمعية بناء على نتيجة التفتيش أو لمراجعة حسابات التصفية لجمعيات منحلة •

* * *

وفيما يلى بيان اجمالى عن مالية الجمعيات التعاونية الستة التى زرناها ووجدناها عاملة وفدد أعضاء كل منها وتاريخ تأسيسها :

إحصاء عن حالة جمعيات التعاون الزراعية العاملة فى نهاية سنة ١٩٢٢

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	عدد الاعضاء	رأس المال المدفوع		الاحتياطى		رصيد المال المقترض		رصيد ديون الأعضاء		رصيد اعتماد الاحسان		رصيد اعتماد التعليم وورق البلدة وغير ذلك	
	سنة		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
كوم النور	٩١١	٤٥٦	—	٢٧١٩	١٨٥	٢٧٩٤	٩٢٠	٣١٧	٥٨٥	٥٤٢٢	٥٨٤	٢٨	٤٧٧	٨٩
شبرا النملة	٩١٠	٢٦٧	٥٧٤	٦٤٤	٧٩٠	٣٣٢	—	—	٦٩١	٢١٥	٤٧٤	٣٤	٣٥٧	٤٧
صهرجت الكبرى	٩١٣	٣٢٠	١٤٧	١٤٧٣	٣٤٣	٢٦٧	—	—	٣٥٠	٦٨١	٨٨١	٨٨	٨٨٥	٩٢
نشيل	٩١٠	١٣٩	٨٢٩	٢٤٣٨	١٦٣	١٠٣٠	—	—	٣٦٢	٣٢٦٥	٧٤٤	١٣٦	٧٣٧	١٣٦
بيان	٩١٩	١٧٢	—	١١١٦	١١٣	١٨٠	—	—	٣٤٢	١١٧٧	٩٠٧	١٦	—	—
سنتماى	٩١٠	١٢٢	—	٢٢٠	٣٩٤	٩٦٧	٤٨٨	٨٦٠	٥٨٥	١٢٩٤	٣٧١	٢٤	٧٢٥	٥٧
الجملة		١٤٧٦	٥٥٠	٨٦١١	٩٨٨	٥٥٧١	٤٠٨	١١٧٨	٩١٥	١٢٠٥٦	٩٦١	٣٢٩	١٨١	٤٢٤